

ضابط استخبارات أمريكي بعد لقاء بن سلمان: ولي العهد لمح لسيناريو "تغيير الخلافة" وأكد لي أن التطرف الإسلامي مشكلة داخل الإسلام ويجب حلها من قبل المسلمين بمساعدة الديمقراطيات الغربية

واشنطن - وكالات: كشف ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بعض تفاصيل من لقائين عقدهما سابقا مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أحدهما في الرياض والآخر في واشنطن. قال ويل هارد، وهو حاليا نائب جمهوري في الكونغرس يمثل ولاية تكساس، إنه التقى قبل 15 شهراً ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في الرياض لأول مرة، عندما كان ولياً لولي عهد المملكة. وأشار هارد في مقال نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، تناول خلاله علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية، إلى اللقاء الأول الذي جمعه بين سلمان قائلاً: "سمعت خلال هذا الاجتماع، بن سلمان يقول شيئاً لم أسمع أي زعيم عربي يعترف به من قبل إذ قال - إن التطرف الإسلامي هو مشكلة داخل الإسلام ويجب حلها من قبل المسلمين بمساعدة الديمقراطيات الغربية".

وتابع هارد في مقاله بـ "واشنطن بوست" قائلاً: "بعد أن أصبح ولياً للعهد، بدأ محمد بن سلمان في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية التي تحتاج إليها المملكة العربية السعودية بشدة، بما في ذلك السماح للنساء بقيادة السيارات، وإعادة افتتاح دور السينما لأول مرة منذ عقود، وفي المرة التالية التي قابلته فيها في واشنطن، أوضح أهمية هذه الإصلاحات لإحياء المجتمع السعودي والاقتصاد". وكان ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، قد أكد في لقاء مع محرري صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية قبل أن يغادر واشنطن في مارس/ آذار الماضي، أن الإسلام دين اعتدال. وقال: "أعتقد أن الإسلام عقلاني، الإسلام معتدل وسهل، وهناك من يحاول اختطافه".

وقال بن سلمان إنه "عمل بقوة من أجل الخطوات الإصلاحية في الداخل، بما في ذلك منح المرأة العديد من حقوقها كقيادة السيارة وغيرها، مؤكداً أنه عمل جاهدًا لإقناع المتحفظين أن مثل هذه القيود ليست جزءاً من العقيدة الإسلامية".

ووصف الأمير محمد بن سلمان العلاقة السعودية الأمريكية بالمتينة والقوية، منوهاً بالشراكة الثنائية

الاستراتيجية بين البلدين الصديقين.

جاء ذلك في كلمة له خلال حفل العشاء الذي أقيم بمناسبة الاحتفاء بالشراكة السعودية الأمريكية في مجال الأمن المشترك على مدى 70 عامًا الأخيرة في قاعة أندرو ميلون واستضافته سفارة المملكة العربية السعودية لدى واشنطن.

ويؤكد النائب الجمهوري أن "ازدهار المملكة العربية السعودية يصب في النهاية في مصلحة أمريكا"؛ موضحاً "مثل الكثير من المسؤولين الغربيين الآخرين، كنت آمل أن يقود المملكة العربية السعودية في اتجاه جديد إيجابي خال من القمع والاضطهاد السياسي"؛ ومضيفاً "لقد أدى مقتل جمال خاشقجي إلى تدمير تلك الآمال إلى حد كبير".

ويقول هارد في مقاله أيضاً: "حرية الصحافة تدعم المجتمعات الحرة في جميع أنحاء العالم، ولكن للأسف، إن أعمال العنف والتخويف التي يتعرض لها الصحفيون، مثل جريمة خاشقجي الفظيعة، أمر شائع جداً".

ويشير الكاتب إلى أنه "في 14 كانون الأول/ ديسمبر، قُتل 34 صحافياً انتقاماً بسبب عملهم في عام 2018، وفقاً للجنة حماية الصحفيين، أي ما يقارب ضعف العدد في عام 2017".

ويتابع هارد في مقاله: "نواجه الآن التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين تلك القيم وبين الاحتياجات الأمنية للولايات المتحدة في منطقة الخليج. لقد كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية جزءاً مهماً من سياستنا الخارجية في الشرق الأوسط لأكثر من 70 عاماً. واليوم، المملكة العربية السعودية وشركاؤها في الخليج هم حلفاء أساسيون في الحرب ضد الإرهاب".

ويضيف: "يحارب السعوديون والإماراتيون تنظيمي "داعش" و"القاعدة" وجماعة تدعمها إيران في اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية، وأطلق الحوثيون أكثر من 130 صاروخاً باليستياً إيرانياً على المدن السعودية، كما أثار تقدم الحوثي إمكانية قيام مجموعة متمردة معادية بالاستيلاء على السلطة في الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية".

ويستطرد هارد قائلاً: "في الوقت نفسه، خلقت الحرب أيضاً أزمة إنسانية خطيرة بسبب الإصابات المروعة في صفوف المدنيين، وتدمير المستشفيات، والمدارس، وإمدادات المياه، وهناك أكثر من 8 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية طارئة، ويجب أن نحث كلا الجانبين على القيام بالشيء الصحيح".

ويتابع النائب الجمهوري: "يجب على الحكومة السعودية أن تغير سياساتها، أو سوف تجد الولايات المتحدة أنه من المستحيل الوقوف خلف نظام انضم إلى صفوف الدول الراغبة في قتل أولئك الذين لا يتفقون مع سياساتها أو ينتقدونها".

وأضاف: "إذا لم يغير ولي العهد وحكومة المملكة العربية السعودية مسارهما، فيجب على الملك سلمان، زعيم المملكة العربية السعودية، أن يعيد التفكير في من ينبغي أن يكون خليفته".

ويقول الكاتب إنه "في أعقاب مقتل خاشقجي، يجب أن يكون هناك تغيير كبير ومدرّس في السياسة في

الرياض. أولاً وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى التزامات من السعوديين بأنهم سيحترمون حقوق الإنسان، وسيتطلب ذلك محادثات صريحة بين المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم السعوديين".

مضيفاً "ينبغي على ولي العهد الإفراج فوراً عن جميع المعارضين المسجونين، ومنهم رائف بدوي وسمير بدوي وغيرهما من نشطاء حقوق المرأة الذين اعتقلوا في وقت سابق من هذا العام. كما يجب على السعوديين أيضاً محاسبة جميع المسؤولين المتورطين في قتل خاشقجي".

ويتابع هارد: "في الوقت نفسه، يجب أن يستمر التعاون الدبلوماسي مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص في إنهاء الحرب والأزمات الإنسانية الناجمة عنها. إن وقف إطلاق النار الأخير في ميناء الحديدة، وهو نقطة حاسمة لإدخال المساعدات الإنسانية، وهو خطوة أولى تحظى بالترحيب للتخفيف من معاناة الشعب اليمني".

مضيفاً: "يجب أن يحافظ أي عمل على تسوية سلام محتملة على سلامة اليمنيين بينما يمنع إيران أو أي جماعات إرهابية من الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية".

ويقول: "أخيراً، ينبغي على الكونغرس أن يشترط أن لا تكون مبيعات الأسلحة المستقبلية إلى المملكة العربية السعودية سابقة على التقدم الحقيقي في الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان".

ويختتم ضابط الاستخبارات الأمريكي السابق مقاله بالقول إن "المملكة العربية السعودية حليف أساسي في الشرق الأوسط، وتدعم الجهود الأمريكية لمحاربة الإرهاب وتقف أمام طموحات إيران العدوانية. لكن قتل جمال خاشقجي كان يمثل استهتاراً صارخاً بحقوق الإنسان وتراجعاً مؤسفاً للآمال التي كانت لدى الكثير منا في الزعيم السعودي الجديد".

"يجب على ولي العهد وحكومته تغيير المسار، أو سيكون هناك حاجة لقيادة سعودية جديدة، إذا كان التعاون الوثيق المستمر منذ عقود بين واشنطن والرياض سيستمر"، حسب ما قالت "سبوتنيك".